**المعايير الواجبة التطبيق لبناء الأنظمة الديمقراطية**

**د. سعود محمد الشاوش**

**أستاذ العلوم السياسية المساعد**

**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - جامعة صنعاء مايو 2012**

**توطئة:**

يثير مفهوم الديمقراطية بأبعاده المتعددة جدلاً واسعاً بين علماء السياسة والاجتماع شأنه في ذلك شأن العديد من المفاهيم المتعلقة بظاهرة "الدولة والمجتمع" كالحرية والعدالة والحق...الخ؛

ومن ثم فإن أي قول بوجود تصور جامع مانع لأبعاد مفهوم الديمقراطية يُعّد - بلا ريب – قولاً محتاجاً إلى الكثير من التأني والمراجعة. فالتجارب المعاصرة لتطبيق النظم الديمقراطية تُظهر بجلاء أن ذلك المفهوم لا يزال مفهوماً هلامياً وملتبساً عند الكثيرين.

وبالرغم من المكانة الكبيرة التي احتلها مفهوم الديمقراطية في العديد من الأدبيات السياسية، إلا انه لا يوجد تعريف موحد لذلك المفهوم؛ فقد تعددت تعريفاته بتعدد الأُطر الأيديولوجية والفكرية الناظمة لتناوله بالبحث والتأصيل. فالتعريف الاشتراكي للديمقراطية

– على سبيل المثال- يختلف عن التعريف الرأسمالي لها. ولعل من تجليات ذلك التعدد وعدم الاستقرار على محددات موحدة لتعريف الديمقراطية،

أن ميثاق الأمم المتحدة جاء خالياً من لفظ "الديمقراطية"، في الوقت الذي تعد فيه الأمم المتحدة واحدة من أهم الجهات التي تدعم الديمقراطية وتبذل جهودا كبيرة في نشرها عبر العالم.

ومن الملاحظ أن للفظ الديمقراطية بريقاً جذّاباً، ولذلك تحرص معظم الأنظمة السياسية في العالم على إسباغ ذلك اللفظ على نظامها السياسي بغض النظر عن مدى تجسده عملياً في إطار نظامها السياسي.

ويمكن القول: أنه بالرغم من وجود تلك الهلامية التي تصاحب تعريف الديمقراطية ،إلا أن هناك صفة رئيسة ولازمة نجدها في كافة الأنظمة الديمقراطية وهي: مسؤولية الحكام عن التصرفات التي يقومون بها أمام مواطني شعوبهم،

الذين يمارسون دورهم الرقابي عن طريق ممثلين يقومون باختيارهم عن طريق انتخابات تنافسية حرة ونزيهة.

وقد ظهرت الكثير من الإسهامات الفكرية التي استطاعت أن توجد عدة مؤشرات أو مقاييس أو معايير من الممكن من خلالها وصف نظام سياسي ما بأنه نظام ديمقراطي من عدمه.

وفي هذه الورقة البحثية سيحاول الباحث أن يقدم تصورا مركزا ومختصرا في آن واحد، للمعايير التي يمكن من خلالها وصف نظام سياسي ما بأنه "نظام ديمقراطي". مع الاشارة في هذا المقام،إلى أنه من المحتمل ظهور بعض القصور·

في مدى ونطاق بعض التحليلات الواردة في هذه الورقة لموضوعها الثري بطبعه؛ فمن المعلوم – عامة- أن الأوراق البحثية تختلف بطبيعتها عن الأبحاث والدراسات الموسعة، وذلك كنتيجة مباشرة لضيق الحيز الورقي

– إن صح التعبير- الذي تفرضه طبيعة تلك الأوراق. ومن المنطلق نفسه، ستحاول ورقتنا البحثية هذه تسليط الضوء - بصفة عامة- على موضوعها من خلال عرضها لخصائص الديمقراطية

وواقعها في العالم،ومن ثم المعايير الواجب إتباعها لبناء الأنظمة الديمقراطية من الناحية المعيارية.

أولا: خصائص الديمقراطية

اجتهد الكثير من علماء السياسة في وضع خصائص أو مؤشرات أو معايير للديمقراطية، وكانت هذه الخصائص محل اختلاف وجدل، شانها في ذلك شان الجدل الذي دار حول مفهوم الديمقراطية.

وسنقتصر بدورنا هنا على عرض رؤية اثنين من علماء الغرب على اعتبار أن الديمقراطية هي مفهوم غربي في الأساس.

1- أنتوني جونز:

هو أحد علماء السياسة الذين أكدوا على أن النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يحتوي على عدد من المؤشرات منها ([1]):

· أن يدير الجهاز الحكومي حزب واحد (أو ائتلاف أحزاب) وصل إلى السلطة بانتخابات شعبية.

· أن تعقد هذه الانتخابات في فترات زمنية محددة ولا يستطيع الحزب الحاكم منفرداً تغيير المدة الواقعة بين انتخابين.

· كل المواطنين البالغين الراشدين المقيمين بصفة دائمة في المجتمع ذكوراً وإناثاً مؤهلين للتصويت في هذه الانتخابات.

· لكل مواطن صوت واحد في كل انتخاب.

· ليس من حق الأحزاب التي لم تفز في الانتخابات أن تحاول مستخدمةً القوة المادية أو وسيلة غير قانونية الحيلولة بين الحزب الفائز وتولي السلطة.

· لا يحق للحزب الحاكم أن يحاول الحد من النشاطات السياسية لأي مواطن أو الأحزاب الأخرى طالما أنها لا تسعى إلى الإطاحة بالحكومة بالقوة.

· أن يوجد حزبان أو أكثر تتنافس على تولي السلطة الحكومية في كل انتخاب.

2- صاموئيل هانتنجتون:

أجمل عالم السياسة الأمريكي الشهير " صاموئيل هانتنجتون" المتغيرات التي توصل إليها الكثير من المفكرين الغربيين واللازمة لإقامة الديمقراطية أو التحول الديمقراطي بالآتي([2]):

· مستوى عال من الثراء الاقتصادي - التوزيع المتساوي نسبياً للدخل والثروات - وجود اقتصاد السوق - النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي -

وجود أرستقراطية إقطاعية في مرحلة من تاريخ المجتمع - غياب الإقطاع - وجود برجوازية قوية - وجود طبقة متوسطة قوية - ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض الأمية – البروتستانتية -

انخفاض مستوى العنف المدني - وجود زعماء سياسيين ملتزمين ومؤمنين بالديمقراطية.

ثانياً: واقع الديمقراطية في العالم

لن يجانبنا الصواب إذا ما قلنا أن معظم الأنظمة السياسية في العالم تتجه بشكل أو بآخر نحو الديمقراطية، حيث سعت إلى القيام بإصلاحات سياسية نحو الديمقراطية،

وحتى لو كانت تلك الإصلاحات ضيقة في مداها ومجالاتها، أو كانت نتيجة رغبة من النظام السياسي نفسه (من الأعلى) أو نابعة من ضغوط شعبية داخلية (من الأسفل)،

أو نتيجةً لضغوط خارجية، إلا أنها تعد ترجمة ولو بشكل جزئي عن ذلك التوجه الذي تسعى إليه كل الأنظمة السياسية في العالم نحو الاقتراب من الديمقراطية،

وأصبحت الديمقراطية هي صك الاعتراف بشرعية الأنظمة السياسية، ولذلك نجد أن معظم الأنظمة السياسية غير الديمقراطية تتحدث عن الديمقراطية وكأنها مكون أصيل في نظامها السياسي.

والواقع التاريخي يشير - بصفة عامة- إلى أن كثيرا من الأنظمة السياسية في العالم قد توجهت وتحولت باتجاه تبني الأنظمة الديمقراطية؛ حيث شهد العالم ما أسماه "صاموئيل هانتنجتون" موجات التحول الديمقراطي والتي قسمها إلى ثلاث موجات(·)

: الموجة الأولى وكانت خلال الفترة 1828-1926، والثانية من 1943-1964، أما الموجة الثالثة فكانت في السبعينيات وبدأت بانهيار الحكم العسكري في البرتغال في 1974م،

وخلال هذه الفترات الزمنية تحولت الكثير من الدول إلى الأنظمة الديمقراطية. ويزعم الباحث أن ما سمي بالربيع العربي في العام 2011م هو الموجة الرابعة من موجات التحول الديمقراطي.

وقد كان للأمم المتحدة رأياً مشابهاً، حيث رأت أن ما حدث في المنطقة العربية يشكل منعطفاً تاريخياً في مسيرة الديمقراطية، ليس فقط بسبب التغييرات التي حدثت في المنظومة السياسية،

وإنما أيضا بسبب العملية التي أدت إلى هذه التغييرات، والتي تمثلت في حركة الشباب بوصفهم الدعاة الحقيقيين للتغيير، إضافة إلى أهمية التعليم، ووسائل الاتصالات الحديثة ([3]).

كما أن الواقع المعاش لا يقول بأن كل دول العالم ديمقراطية وبدرجات الديمقراطية المختلفة: الديمقراطية الكاملة وشبه الكاملة والمختلطة. فعالم السياسة الفرنسي "موريس ديفرجيه"،

يرى أن غالبية أمم العالم ليست ديمقراطية بل على العكس فغالبيتها أحادية وعلى درجة من القمعية ([4]). أما عن واقع الديمقراطية في العالم فقد جاء في عدة تقارير دولية منها التقرير الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة

"الإيكونوميست" البريطانية (وهي ذات مصداقية معتبرة عالمياً) والذي جاء بعنوان: "مؤشر الديمقراطية للعام2010 الديمقراطية في تراجع" أن هناك (26) دولة من بين (167)

دولة من دول العالم "كاملة الديمقراطية"، تأتي النرويج على رأس هذه الدول في المرتبة الأولى، تليها أيسلندا فالسويد...، ويبلغ عدد الدول ذات الأنظمة "الشبه ديمقراطية"

(53) دولة تأتي على رأس هذه الدول كاب فيردي(·)، وتحتل المرتبة (27)، تلتها اليونان, فإيطاليا، فجنوب أفريقيا....،

أما الدول ذات "النظام المختلط" فقد بلغ عددها (33) دولة، جاءت هونغ كونغ على رأسها في المرتبة رقم (80) تلتها بوليفيا ومن ثم سنغافورة...,

أما الدول "الغير ديمقراطية" فقد بلغ عددها (55) دولة، كانت مدغشقر في رأس القائمة في المرتبة (113) ، وجاءت في ذيل القائمة كوريا الشمالية في المرتبة (167) ([5]).

ويقوم المؤشر على أساس وضع نقاط لعدد من المؤشرات والتي تتمثل في: العملية الانتخابية والتعددية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية،

الحريات المدنية. ومن ثم يتم جمع النقاط التي عددها عشر نقاط، ومن خلال جمع النقاط يتم ترتيب الدول في هذا المؤشر.

أما مؤسسة بيت الحرية (·) فقد أوضحت في تقرير لها عن واقع الحريات في العام 2012، أن 96% من دول أوروبا الغربية "حرة"، و4% منها "حرة جزئيا"، بينما 6% من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي "حرة"، و22% حرة جزئياً، و72% غير حرة ([6]).

وقد بلغ عدد الدول ذات الديمقراطية الانتخابية في العام 2011م، (117) دولة من أصل (195) دولة، أي بزيادة دولتين فقط عنه في العام 2010م، و تجدر الإشارة إلى أن عدد الدول ذات الديمقراطية الانتخابية في العام 1988م كان (69) دولة فقط ([7]).

ثالثا: المعايير الواجب إتباعها لبناء الأنظمة الديمقراطية

Text Box: ما تهدف إليه هذه المعايير ليس تحقيق الديمقراطية بقدر ما هو الهروب من الاستبداد والتسلط. يؤكد الباحث على أن المعايير المقترحة في هذه الورقة، ليست وصفة سحرية، ومن السهولة بمكان تطبيقها بمجرد التعرف عليها، بل إن هذه المعايير عبارة عن منظومة معقدة ومتشابكة من المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة من أجل تطبيقها.

ومن دون شك فإن تطبيق هذه المعايير حرفياً سيؤدي إلى تطبيق الديمقراطية الكاملة والمثالية، وهذا ما لا يمكن تحقيقه بنسبة مائة بالمائة، وما نهدف إليه من وضع هذه المعايير(·)

ليس تحقيق الديمقراطية الكاملة (وإن كان هذا هدفاً مثالياً في حد ذاته) ، ولا حتى تحقيق الأنظمة الشبه ديمقراطية، وإنما الهروب

من شبح الأنظمة الاستبدادية كهدف تكتيكي ومن ثم تحقيق مستويات الديمقراطية الأخرى كهدف استراتيجي بعيد المدى.

والمعايير المقترحة هي:

1- دستور ديمقراطي مستفتى عليه.

2- فصل واضح ما بين السلطات الثلاث.

3- تداول سلمي للسلطة.

4- نظام انتخابي يعبر عن إرادة كافة الناخبين.

5- تعددية سياسية .

6- مجتمع مدني فاعل.

7- مراكز متقدمة في التقارير والمؤشرات الدولية.

وفي ما يلي وصف مختصر لتلك المعايير:

1- معيار الدستور الديمقراطي المستفتى عليه:

لبناء نظام ديمقراطي لابد من وجود عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكومين، وما ينظم هذا العقد ويرسم حدوده وتفاصيله الوثيقة الأعلى وهي" الدستور"،

ويجب إعداد الدستور إعداداً دقيقاً واضحاً لا لبس فيه ولا شبهه، معبراً عن إرادة الشعب بأكمله، ويشارك في إعداده كافه أطياف المجتمع وفئاته، كما يجب أن يكون الدستور حامياً للحريات، محدداً للحقوق والواجبات، ويكون اللبنة الأساس لبناء الدولة الحديثة دولة المؤسسات واحترام القانون.

وعلى الدستور أن يكون معبراً عن حضارة الشعب وتطلعاته، راسماً بدقة ملامح المستقبل، وألا يكون معبراً فقط عن رأي الأغلبية، بل عليه أن يكو إطاراً جامعاً للكل، بغض النظر عن الرؤى والأفكار والتوجهات المختلفة، فالدستور هو الحاضن للجميع وهو الفيصل في كل اختلاف.

كما يجب أن يكون الدستور قابلاً للتطبيق، فلا يكفي أن يكون الدستور ديمقراطياً في نصوصه ومواده وبنوده، ويظل حبيس الإدراج ولا يطبق على أرض الواقع، حيث

من الملاحظ أنه توجد دساتير ديمقراطية في دول غير ديمقراطية، والمعيار في نوعية الدساتير هو في إمكانية التطبيق وليس في نصوصها الجامدة.

2- معيار التداول السلمي للسلطة:

هو أحد أهم المعايير الإجرائية والتي من خلالها يمكن وسم نظام سياسي ما بأنه نظام ديمقراطي من عدمه، فالديمقراطية في احد أبعادها تستدعي وجود تداول سلمي للسلطة،

وبحيث يكون الحكام قد وصلوا إلى سدة الحكم بطريق سلمي وسلس وآمن. ويرتبط بالتداول السلمي للسلطة عدة أمور منها:

1- أن يكون التداول السلمي للسلطة ممكناً بين كافة أبناء الشعب وليس محصوراً على فئة أو جماعة أو منطقة، أو بمعنى آخر أن التنافسية للوصول إلى السلطة ممكنة بين أفراد الشعب طالما توفرت الشروط المطلوبة لذلك.

2- أن يكون التداول السلمي معبراً عن إرادة شعبية حقيقية، بمعنى أن الناخبين هم من يحدد من هو الحاكم، ولا يحق لأي كان أن يمنع هذه الإرادة من الظهور.

3- الرضا بنتائج الاقتراع طالما كانت حرةً ونزيهةً ولم يتم تزويرها، سواء أكان هذا التزوير سابقاً للاقتراع (تزوير سجلات الناخبين بإضافة أسماء وهمية، أو عدم تسجيل أسماء جديدة،

أو حذف أسماء لم يعد ممكنا تصويتها لوفاتها...) أو بتزويرها أثناء الاقتراع (منع الناخبين من الوصول إلى أماكن الاقتراع - شراء الأصوات - التلاعب بالصناديق...) أو بعد الاقتراع (إتلاف أوراق الاقتراع - عدم العد الدقيق - كتابة تقارير غير صحيحة...) .

4- هناك أنظمة سياسية غير ديمقراطية تجري فيها الانتخابات سواء البرلمانية أو الرئاسية بشكل منتظم، ولكنها انتخابات شكلية في صورتها مزيفة في مضمونها، وبالتالي فهي لا تعد معياراً للديمقراطية ،

فليس من المعقول أن أعضاء البرلمان هم أنفسهم لدورات انتخابية متعددة، وليس من المعقول أن يكون الرئيس أو الحاكم هو نفسه لدورات عديدة، فالمعيار في التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى سلميته، أن يأتي بأشخاص وأفكار ورؤى مختلفة في كل دورة انتخابية، وليس تكراراً مملاً، يفرغ التداول السلمي من مضمونه.

5- التداول السلمي للسلطة يعني أن هناك فترات زمنية محددة دستورياً، لمنصب رئاسة الدولة تحدد في معظم دساتير العالم الديمقراطية بفترتين انتخابيتين.

3- معيار الفصل بين السلطات:

يهدف هذا المعيار إلى عدم احتكار السلطة بأيدي القلة، مما يؤدي إلى استبدادها، وهو واحد من أسس بناء النظام الديمقراطي الذي لا يمكن أن يتم إلا به، والفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) لابد أن يتم تحديده عند إعداد الدساتير بحيث يتم توصيف دقيق للمهام والاختصاصات لكل سلطة على حدة، يُضمن من خلاله عدم التداخل في المهام والاختصاصات، والفصل لا يعني عدم التعاون والتناغم بين السلطات الثلاث، فلا نريد فصلاً تاماً بينها كما في الولايات المتحدة الأمريكية،

وإنما نريد فصلاً مرناً وبحيث يمكن لهذه السلطات الثلاث أن تؤدي أعمالها بفعالية وقوة.

فالسلطة التشريعية لن تستطيع التشريع والرقابة إلا إذا كانت بمنأى عن هيمنة وسيطرة السلطة التنفيذية، أما السلطة القضائية وهي الجهة التي يعول عليها تطبيق العدالة بمفهومها الواسع فيجب أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً مالياً وإدارياً،

ولا يكون الرقيب عليها إلا ضمائر منتسبيها ونصوص الدستور، وإذا حصنت هذه السلطة نفسها من الفساد الداخلي الصادر عنها، والفساد القادم إليها من خارجها، فستكون أحد مداميك الديمقراطية وحراسها. ويرتبط باستقلال القضاء،

مبدأ سيادة القانون، والذي يعني أن القانون هو سلطة عليا يخضع لها الجميع حكاماً ومحكومين. أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فيجب أن تخضع للمساءلة والرقابة الشعبية، كما يجب أن تلتزم هذه السلطة بمعايير الشفافية والنزاهة في أدائها لأعمالها.

وإجمالاً فمبدأ الفصل بين السلطات كأحد معايير الديمقراطية لن يكون ذا جدوى إذا ظل عبارة عن مجرد نصوص لا تطبق على أرض الواقع.

4- نظام انتخابي يعبر عن إرادة الناخبين كافة:

النظام الانتخابي المناسب لبلد ما ليس بالضرورة أن يكون مناسبا لبلد آخر، فإذا كان النظام الفردي مناسباَ لبلد ما، فليس بالضرورة أن يكون مناسباً لبلد آخر .

ومن ثم فالنظام الانتخابي المناسب لبلد ما هو ذلك النظام الذي يراعي واقع ذلك البلد من كافة النواحي: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسواء أكان النظام الانتخابي يعتمد على نظام الأكثرية العددية، أو النسبية العددية،

فالمهم أن يكون الصوت الذي يدلي به الناخب لن يذهب سدى.

5- التعددية السياسية:

الاختلاف والتعدد هو سنة إلهية، ومن غير الممكن أن تكون الآراء والتصورات هي ذاتها عند جميع الناس، فاختلاف الأفكار والرؤى والتوجهات والأيدلوجيات تستوجب وسائل مختلفة ومتعددة لترجمتها،

والتعددية السياسية تشمل تعدد الأحزاب السياسية، والتعدد في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى تعدد الأفكار والرؤى، والتوجهات، وجميعها تستوجب فضاءً واسعاً من الحرية في التعبير.

والتعددية السياسية إذا لم تعمل على أسس وطنية مجردة، فستتحول من أداة بناء وإعمار، إلى أداة هدم وتخريب، وهذا الشرط يبدو ضرورياً في الدول التي تسعى نحو التحول نحو النظام الديمقراطي.

6- مجتمع مدني فاعل:

يقصد بمنظمات المجتمع المدني المنظمات الغير حكومية والغير ربحية، وتعد منظمات المجتمع المدني في الدول الديمقراطية رديف ومكمل للعمل الحكومي، ولها دور مهم في صنع السياسة العامة في بلدانها.

ويشير البنك الدولي إلى وجود أكثر من (60) ألف منظمة دولية غير حكومية عبر العالم ([8]).

إن مؤسسات المجتمع المدني في كثير من دول العالم الغير ديمقراطية هي جزء من النظام السياسي تعمل من أجل خدمته، وتدور في فلكه، وتنشأ بمباركته ودعمه،

وهذه الدول تسمح بقيام هذه المؤسسات من أجل أن تظهر للداخل والخارج أنها تشجع الديمقراطية، وتسمح بوجود هذه المؤسسات كأحد المؤشرات أو المعايير اللازمة لقيام الديمقراطية.

والملاحظ على الكثير من مؤسسات المجتمع المدني (في حال وجودها) في الدول الغير ديمقراطية:

· إما أن تكون تابعة للأنظمة السياسية وتعمل تحت إمرتها.

· وإما أن تكون معبرة عن مصالح فئوية وضيقة.

· وإما أن تكون قد أنشأت من أجل تحقيق منافع شخصية للقائمين عليها.

وقد ثبت أن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في تلك الدول تنشأ من أجل الحصول على الدعم والتمويل الخارجي، وهناك مئات الأمثلة على ذلك،

وبالتالي فإن منظمات المجتمع المدني في الدول الغير ديمقراطية عاجزة عن أداء نفس المهام التي تقوم بها نظيراتها في الدول الديمقراطية.

7- وضع الأنظمة السياسية في التقارير الدولية:

هناك العديد من التقارير الدولية التي تصدر عن منظمات دولية ومؤسسات بحثية عريقة، كتقارير التنمية البشرية، ومؤشرات الفساد، والشفافية، والحكم الجيد،

ومؤشرات الدول الفاشلة. وكل تلك التقارير تحتوي - لا ريب- مؤشرات في غاية الأهمية، وعادة ما يستعان بتلك المؤشرات في تقييم مستوى الديمقراطية في الأنظمة السياسية المختلفة ،

على اعتبار أن موقع أي من تلك الانظمة في مؤشرات تلك التقارير (صعوداً أو هبوطاً) يرتبط بعلاقة طرديه مع درجة ديمقراطيتها. ولكن، على الجانب الآخر، هناك الكثيرون الذين يرون أن تلك المؤشرات لا يمكن أن تعد على الدوام،

وفي كل الحالات، معبرة صادقة عن ديمقراطية بعض النظم السياسية من عدمه. فهناك العديد من الشواهد على تناقضات موجودة واقعياً بين مؤشرات معينة كالتنمية البشرية – على سبيل المثال – ودرجة الديمقراطية في بعض دول العالم.

على المنوال نفسه ، يعد مؤشر سيادة القانون مؤشراً عالمياً في تقييم أداء الدول، فكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً ، كلما عكس ذلك احترام النظام السياسي للقانون وتطبيقه.

ولكن بالرغم من ذلك فليس هذا المعيار معبراً عن وجود نظام ديمقراطي في الدول التي تتميز بدرجات متقدمة في تطبيقه.

يمكن القول بوضوح ان هناك جدلية كبية تضعها المعايير المتعلقة بالديمقراطية، فعلى سبيل المثال: هناك جدلية تتمثل في: أيهما يأتي أولاً؟ التنمية الاقتصادية أم الديمقراطية؟

وهل التنمية الاقتصادية هي نتيجة لتطبيق الديمقراطية أم أن وجود الديمقراطية كان نتيجةً لوجود التنمية؟ كما أن هناك جدلية ما بين وجود الديمقراطية والعاملين الديموغرافي والديني

، فهل عدد السكان معيار لتحقيق الديمقراطية؟ بمعنى هل الديمقراطية تتحقق في المجتمعات الكثيفة السكان أم القليلة السكان؟ وهل عامل الدين محدد أيضاً أو معيار من معايير الديمقراطية؟.

Text Box: الخطوات البطيئة المتماسكة نحو الديمقراطية، هي أفضل من الهرولة المتسارعة التي قد تؤدي إلى السقوط من جديد في شرك الاستبداد.

وإجمالاً نؤكد أن هناك الكثير من الجدليات التي تثيرها الديمقراطية بأبعادها المتعددة. ونظراً لضيق المجال الذي تفرضه طبيعة هذه الورقة البحثية، فقد تجاوز الباحث الكثير من التساؤلات البحثية،

على أمل أن تثار في دراسة مستقلة قد يقوم بها بالتعاون مع الرابطة (رابطة مجالس الشيوخ (والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

في الختام، نؤكد القول: أن الديمقراطية بقدر ما تحتاج إلى معايير واضحة ومحددة قابلة للتطبيق، فإنها تحتاج كذلك إلى إرادة شعبية ورسمية، تحتاج إلى إعادة هيكلة للمصالح الوطنية العليا،

بحيث تكون مصالح الشعوب فوق كل اعتبار. إن النموذج الغربي للديمقراطية ليس خيرا كله، بل فيه مثالب وعيوب لا شك في ذلك، وعلى الأنظمة التي تسعى لتطبيق الديمقراطية الاستفادة

من ديمقراطية الغرب ومزجها باقتدار بمخزونها الحضاري وتجاربها الوطنية، وخاصة في الكيفية التي تجعل الديمقراطية عبارة عن سلوك يومي، يمارسه الحكام والمحكومون.

إن الانتقال من الأنظمة غير الديمقراطية إلى الأنظمة الديمقراطية يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، فالنموذج الغربي للديمقراطية لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بالصبر والأناة،

ومن ثم فالخطوات البطيئة المتماسكة نحو الديمقراطية، هي أفضل من الهرولة المتسارعة التي قد تؤدي إلى السقوط من جديد في شرك الاستبداد.

قائمة المراجع

[1] - د. حسن الظاهر: "الديمقراطية: دراسة المفهوم والمبادئ والأصول الفكرية والخصائص المعاصرة"، مجلة كلية التجارة، (صنعاء: كلية التجارة والاقتصاد، العدد السادس، 1986)، ص142.

2- صاموئيل هانتنجتون: الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: د. عبد الوهاب علوب, (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993م), ص ص98-99.

3- خارطة طريق: الديمقراطية والتجديد في العالم العربي ، (اليونسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي، وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع الدائرة المستديرة الرفيع المستوى الذي نظمته اليونسكو)،21يونيو2011، ص5.

4-د. ثناء فؤاد عبدالله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير1997م), ص 15.

5- Democracy index 2010: Democracy in retreat ( The Economist Intelligence Unit’s) ,pp: 1-8.

6.mhttp://www.freedomhouse.org/sites/default/files/inline\_images/Regional%20Graphs%20FIW%202012%20draft.pdf

7.http://www.freedomhouse.org/sites/default/files/inline\_images/Electoral%20Democracy%20Numbers%20FIW%201989-2012--Draft\_0.pdf

8.http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/

0,,contentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968,00.htm

· الباحث يسره تلقي أية ملاحظات أو تعقبات على هذه الورقة على بريده الإلكتروني:

Seensheen777@hotmail.com

[1] - د. حسن الظاهر: "الديمقراطية: دراسة المفهوم والمبادئ والأصول الفكرية والخصائص المعاصرة"، مجلة كلية التجارة، (صنعاء: كلية التجارة والاقتصاد، العدد السادس، 1986)، ص142.

[2] - صاموئيل هانتنجتون: الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: د. عبد الوهاب علوب, (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993م), ص ص98-99.

· - لتفاصيل أكثر حول ذلك, انظر: المرجع السابق.

[3]- خارطة طريق: الديمقراطية والتجديد في العالم العربي ، (اليونسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي، وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع الدائرة المستديرة الرفيع المستوى الذي نظمته اليونسكو)،21يونيو2011، ص5.

-[4] د. ثناء فؤاد عبدالله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير1997م), ص 15.

· - الرأس الأخضر، وتقع في أفريقيا.

3- Democracy index 2010: Democracy in retreat ( The Economist Intelligence Unit’s) ,pp: 1-8.

· - عرفتها موسوعة ويكبيديا (http://ar.wikipedia.org( بما يلي:

"بيت الحرية" ( Freedom House): هي مؤسسة دولية غير حكومية مقرها واشنطن دي سي، تأسست العام 1941، تقوم بإجراء بحوث حول الديمقراطية، الحرية السياسية وحقوق الإنسان. وتصدر المؤسسة تقريرا سنويا تقيم فيه درجة الحريات الديمقراطية من حقوق مدنية وحرية الصحافة وغيرها في كل بلد حول العالم.

-[6] http://www.freedomhouse.org/sites/default/files/inline\_images/Regional%20Graphs%20FIW%202012%20draft.pdf

-[7] http://www.freedomhouse.org/sites/default/files/inline\_images/Electoral%20Democracy%20Numbers%20FIW%201989-2012--Draft\_0.pdf

· هذه المعايير ليست من بنات أفكار الباحث بل هي معايير متعارف عليها، وقد أسهمت في بنائها جهود الكثير من المفكرين والمنظمات الدولية، ماعدا المعيار السابع فقد جاء من بنات افكار الباحث، وقد يكون ورد لدى آخرين،وفي هذه الحالة يكون هناك تشابه في الأفكار والرؤى وهو أمر متعارف عليه في المجال البحثي.